UN LIBRARY
FEB 7 1980
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL
A/RES/34/98
24 January 1980

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/34/805)]

٣٤/٩٨ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ من أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ من أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير أيضا الى اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١) المعتمدين في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين حددا التدابير والمبادئ الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في اطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

واذ تدرك دور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها الهيئة المركزية داخل منظومة الامم المتحدة ، المختصة بتعزيز وتنسيق التعاون في ميدان التنمية الصناعية ، وبتحقيق الأهداف

---

(١) انظر A/10112 ، الفصل الرابع .

والتعجيل بتنفيذ التدابير المتفق عليها الواردة في اعلان وخطة عمل ليما ، بما في ذلك ، بوجه خاص ، زيادة نصيب البلدان النامية ، الى أقصى حد ممكن ، في مجموع الانتاج الصناعي العالمي بحيث يبلغ ، اذا أمكن ، ٢٥ في المائة على الأقل بحلول نهاية القرن الحالي ،

واذ تدرك أيضا دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها محفلا للتفاوض بشأن اتفاقات في ميدان الصناعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية ذاتها ، بناء على طلب البلدان المعنية ،

واذ تؤكد على كون السلم والامن والاستقلال الوطني عناصر رئيسية في تأمين التعاون الدولي لأغراض التنمية الصناعية وعلى وجوب احراز تقدم في ميدان نزع السلاح الحقيقي ، وهو ما من شأنه زيادة امكانيات اعادة تخصيص الموارد المستخدمة حاليا للأغراض العسكرية بتخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة لصالح البلدان النامية ،

واذ تشير كذلك الى قراريها ٣٣/٧٧ و ٣٣/٧٨ المؤرخين في ١٥ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ المتعلق أولهما بالمؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والمتعلق ثانيهما بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية ، والى قرارها ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ تضع في اعتبارها أن التصنيع السريع للبلدان النامية يعد عنصرا لاغنى عنه وأداة دينامية للنمو الذاتي المستمر لاقتصادات تلك البلدان ، ولتحولها الاجتماعي ،

واذ تضع في اعتبارها أيضا أن ادخال تغييرات بعيدة المدى على هيكل الاقتصاد العالمي ، في اطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، انما يتطلب اعادة تشكيل الصناعة العالمية مع ايلاء المراعاة التامة لقدرات البلدان النامية وامكانياتها ،

واذ تؤكد على دور اعادة توزيع القدرات الصناعية في اطار التعاون الصناعي الدولي ، بما في ذلك نقل الموارد والتكنولوجيا بهدف ايجاد قدرات انتاجية في البلدان النامية وتعزيزا فيها من تلك القدرات بغية تنشيط اقتصاداتها ، مع مراعاة امكانياتها لتنمية مواردها الوطنية بما يتفق وأهدافها وأولوياتها الوطنية العامة والحاجة الى زيادة نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي زيادة مناظرة ،

واذ تؤكد كذلك على أن القطاع العام والتخطيط يمكن أن يكونا أداتين هامتين لتنفيذ السياسات الصناعية في الاطار الوطني لبرامج التصنيع بالبلدان النامية ،

واذ تؤكد ضرورة العمل على زيادة تنمية الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية بوصفه عنصرا أساسيا في تحولها الاقتصادي والصناعي ،

واذ تسلم بأن مما تقتضيه الضرورة زيادة نقل الموارد المالية الى البلدان النامية زيادة كبيرة ،

بما في ذلك نقل المساعدة الانمائية الرسمية وتحسين امكانية الوصول الى الاسواق حتى يمكن تحقيق جملة أمور ، منها تحسين معدلات التبادل التجارى ، وتعزيز الاستثمار الرأسمالي ، وتعزيز القدرات الاستيعابية ، وتطوير التكنولوجيا ونقلها ، وتنمية الطاقة التقليدية وغير التقليدية لتوفير الحافز الدينامي الضرورى لتصنيع تلك البلدان ،

واذ تسلّم كذلك بالتكامل الوثيق القائم في البلدان النامية بين القطاعات الصناعية والقطاعات الريفية ، وبضرورة تعزيز التصنيع الذاتي عن طريق جملة أمور ، منها استعمال التكنولوجيا الملائمة ، من أجل تأمين الانتفاع الأمثل بالموارد الوطنية في هذه البلدان ،

١ - تحيط علما مع التقدير بما يجرى الآن من أعمال تحضيرية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، كما هي مبينة في تقرير المدير التنفيذى للمنظمة (٢) ؛

٢ - تحث حكومات جميع الدول الاعضاء على أن تشترك بنشاط في المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، المزمع عقده في نيودلهي في الفترة من ٢١ من كانون الثاني /يناير الى ٨ من شباط/فبراير ١٩٨٠ ، وعلى أن تستعرض التقدم المحرز والعقبات التي صودفت في تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١) وأن تعتمد سياسات مناسبة وبرامج محددة لوضع استراتيجية لزيادة التصنيع باعتبار ذلك عنصرا لا غنى عنه في عملية التنمية في الثمانينات وما بعدها ؛

٣ - توصي بأن يقوم المؤتمر بجملة أمور ، منها ايلاء اهتمام خاص لاتخاذ تدابير محددة واعتمادها عند الاقتضاء ، تحقيقا لما يلي :

(أ) التعجيل بتنفيذ التدابير المتفق عليها للتنمية الصناعية في البلدان النامية ، ولا سيما التدابير الواردة في اعلان وخطة عمل ليما ؛

(ب) توفير مدخلات فنية رئيسية ، في ميدان التصنيع ، للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ؛

(ج) اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي عن طريق استراتيجيات ايجابية ، وبذلك ايجاد تقسيم دولي للعمل أكثر فعالية من شأنه تحقيق جملة أمور ، منها تسهيل اعادة توزيع الصناعة ، وتوسيع وتعزيز القدرات الصناعية في البلدان النامية ، والتشجيع على التجهيز الصناعي المحلي للموارد الطبيعية في البلدان النامية ؛

(د) توفير التمويل اللازم للتنمية الصناعية في البلدان النامية بحجم أكبر كثيرا ، عن

---

(٢) A/34/288.

طريق استخدام وتعزيز مرافق التمويل الدولية القائمة بشكل أكثر فعالية ، بما في ذلك اتباع الطرق الملائمة لتوسيع أو تعديل هذه المرافق ، وعن طريق القيام ، حسب الاقتضاء ، باتخاذ تدابير أخرى تستهدف بلوغ هذه الغاية ؛

(هـ) تعزيز وتوسيع صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية لتوفير زيادة كبيرة في المساعدة التقنية الضرورية للتعجيل بتصنيع البلدان النامية ؛

(و) تشجيع التدابير والسياسات الرامية الى تنمية وتعزيز الهياكل الاساسية التكنولوجية في البلدان النامية ، مع مراعاة قدرتها الذاتية والحاجة الى نقل التكنولوجيا اليها بشروط منصفة وعادلة ومقبولة بشكل متبادل ؛

(ز) تعزيز البرامج التي من شأنها أن تفضي الى التصنيع الامثل للسلع الزراعية والمعدنية والى استحداث صناعات في البلدان النامية قائمة على الزراعة وصناعات متصلة بالزراعة ؛

(ح) تطوير تدريب القوى العاملة في البلدان النامية ، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب ، وفقا لاحتياجات التنمية الصناعية على الصعيد الوطني ؛

٤ - تؤكد على الحاجة الى تيسير اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي باتباع جملة أمور منها :

(أ) دعم زيادة الانتاج الصناعي في البلدان النامية ؛

(ب) تأمين معاملة خاصة وتفاضلية لصالح البلدان النامية ، كلما كان ذلك ممكنا وملائما ، في اطار جهد عام لتحرير التجارة العالمية لصالحها بوجه خاص ؛

(ج) تحرير التجارة العالمية فيما يتعلق بزيادة امكانية الوصول الى الاسواق ؛

٥ - تدعو المؤتمر الى النظر في الآليات والمؤسسات التي ينبغي تعزيزها أو انشاؤها في اطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تنفيذ مقرراته ، مراعيا ، في جملة أمور ، التوصيات والمقترحات الواردة في الوثيقة المعنونة " الصناعة سنة ٢٠٠٠ - مناظير جديدة " (٣) ؛

٦ - ترجو من الامين العام والمدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية القيام ، في ضوء ما اكتسبته المنظمة من خبرة في وضع برامج المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، بتوسيع وتطوير البرامج الحالية ؛

٧ - توافق على أن نظام المشاورات قد أصبح أحد الانشطة الهامة والمستقرة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وانه تنبغي مواصلته باعتباره أحد الانشطة المستمرة للمنظمة ، وتعزيزه

---

(٣) ID/CONF.4/3 .

حتى يعود على البلدان النامية بأكبر فائدة ممكنة ، ويسهم بفعالية في بلوغ الاهداف والغايات المحددة في اعلان وخطة عمل ليما ، وأن اشتراك كل بلد في نظام المشاورات يمكن أن يشمل المسؤولين الحكوميين وكذلك ممثلي قطاعات مثل قطاعات الصناعة والعمال والمستهلكين وما الى ذلك، حسبما تراه كل حكومة ملائما ؛

٨ - تؤكد أن برنامج العمل التعاوني الذى تضطلع به منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال التكنولوجيا الصناعية الملائمة ينبغي أن ينفذ على نحو يتفق اتفاقا تاما مع الأولويات الانمائية للبلدان النامية واحتياجات تلك البلدان ؛

٩ - ترجو تعزيز برنامج المستشارين الميدانيين في التنمية الصناعية وتوسيع نطاقه في ضوء الاستعراض الذى تشترك في الاضطلاع به منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

١٠ - تدعو جميع الدول ، التي لم تفعل ذلك بعد ، الى أن تتخذ على وجه السرعة التدابير اللازمة لتوقيع دستور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (٤) المعتمد في ٨ من نيسان/ابريل ١٩٧٩ في الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة ، والتصديق على ذلك الدستور وقبوله أو اقراره ؛

١١ - تحث جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على الاسهام في صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية أو زيادة مساهماتها فيه ، آخذة في الحسبان الحاجة الى توخي أقصى قدر من المرونة ، للوصول الى مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه والبالغ ٥٠ مليون دولار سنويا ؛

١٢ - تحث البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، بما في ذلك البنك الدولي ، على النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بالاستجابة على نحو كاف ، وفقا لاجراءاتها المستقرة ، للطلبات المقدمة من البلدان النامية للحصول على موارد مالية في قطاع الصناعة بشروط مواتية ، وتدعو ، في هذا السياق ، الى النظر جديا في الاقتراح الداعي الى اقامة مرفق طويل الاجل في البنك الدولي لتمويل مشتريات البلدان النامية من السلع الرأسمالية ؛

١٣ - تؤكد على وجوب حصول التصنيع على قسط مناسب من الموارد المنقولة الى البلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية ، مع مراعاة الاولويات الانمائية للبلدان النامية ؛

١٤ - ترجو من الامين العام والمدير التنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية أن يكفلا اتخاذ الترتيبات الضرورية ، بما في ذلك رصد الاعتمادات المالية اللازمة ، للانتهاء من

---

(٤) A/CONF.90/19 .

الاعمال التحضيرية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية التي يضطلع بها على الاصعدة الوطنية والاقليمية والاقاليمية ، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالاجتماعات الاقاليمية وغيرها من الاجتماعات التي تعقد في المراحل الاخيرة من عملية التحضير للمؤتمر ؛

١٥ - ترجو من الامين العام والمدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية التماس موارد من خارج الميزانية لتأمين اشتراك ممثلي أقل البلدان نموا اشتراكا فعالا في المؤتمر ، بما في ذلك الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات السفر وبدلات الاقامة اليومية لممثلين اثنين عن كل بلد من هذه البلدان .

الجلسة العامة ١٠٢
١٣ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩